جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة رقم (١٢٤٠)

التغذية والغذاء والتنمية الزراعية في البلاد العربية

دكتور/ شنودة سمعان شنودة

مارس ١٩٧٩

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

التغذية والغذاء
والتنمية الزراعية
في البلاد العربية

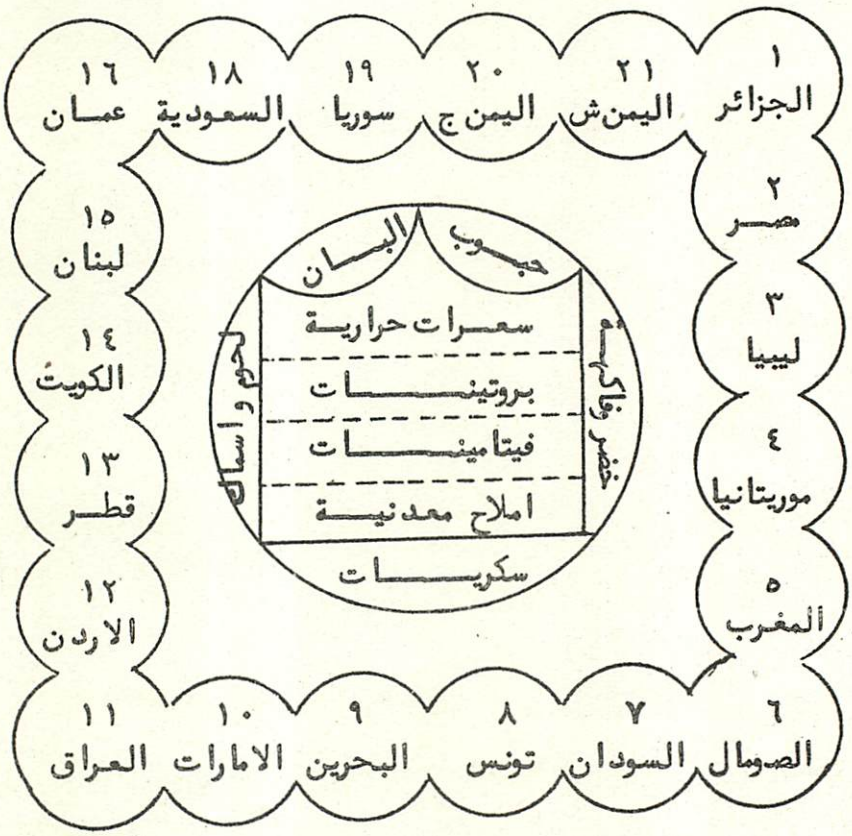

د. شنوده سمعان شنوده

دراسة مقدمة الـــى
الامانة العامـــة
لرابطة المعاهد والمراكز العربيـــــــة
لبحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة
تونس ـ اكتوبر ١٩٧٨

الإهـداء

الى الخبراء والباحثين من أبناء البلاد العربية
بمناسبة مؤتمر الشباب العالمى للغذاء والتنمية
المزمع عقده بالقاهرة يوم ٢٤ مارس ١٩٧٩

شنـــوده

استهـــــلال

تجرنا مشكلة " التغذية والغذاء " فى البلاد العربية الى أن نطرق غمار هذا الموضوع للمرة الثالثة ، خاصة بعد الدراستين اللتين اعدهما المؤلف حديثا [1] ، وكذا الدراسات التمهيدية التى اعدتها " المنظمة العربية للتنمية الزراعية " [2] ، والتى نهل منها اغلب الباحثين والمؤسسات العربية الاخرى فى المؤتمرات التى عقدت فيما بعد ، وكذا بعد عقد ندوة الجوانب الزراعية للتكامل الاقتصادى بين الدول العربية التى انعقدت فى مصر فى ابريل ٩٧٧ والتى أعد لها مجلس الوحدة الاقتصادية و منظمة الغذاء و الزراعة التابعة للامم المتحدة [3] ، وأيضا بعد عقد ندوة الكويت فى ابريل ١٩٧٨ عن مشكلة الغذاء فى العالم العربى [4] ، والتى تمت

---

(١) انظر د . شنودة : "التغذية والغذاء والتنمية" ١٩٧٨ ، وأيضا د . شنودة : "بعض جوانب التنمية الزراعية والسياسة الزراعية" ، ١٩٧٨ .

(٢) ظهرت هذه الدراسات فى أربعة مجلدات عام ١٩٧٦ كالاتى:
- انتاج المحاصيل الزراعية
- استهلاك المحاصيل الزراعية
- التجارة الخارجية لسلع الغذاء
- البيانات الاحصائية للغذاء

(٣) ظهرت أبحاث هذه الندوة فى عدة أجزاء منها :
- فرص التكامل الزراعى وعلاقاتها بالمزايا النسبية
- التكامل الاقتصادى وتنمية التبادل التجارى .
- العقبات التى تحول دون التكامل الزراعى .
- الاجراءات اللازمة لتنشيط التكامل الزراعى .
- اقتراحات حول متابعة النشاطات التى تدعم تطور التكامل فى الانتاج الزراعى والتبادل التجارى .

(٤) اشتركت فيها عدة مؤسسات ومعاهد منها معهد الدراسات والبحوث العربية بالقاهرة .

فيها مناقشة عدد كبير من البحوث من مختلف البلدان العربية [١] ، والتى تناولوا فيها مشكلة الغذاء فى بعض بلاد الوطن العربى وكذا الأمن الغذائى ووسائل تنمية الانتاج الغذائى .

وبناء على رغبة السيد مدير معهد الاقتصاد الكمى بتونس وأمين عام رابطة المعاهد والمراكز العربية لبحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى عرض المشاكل المطروحة ، واقتراح الدراسات التكميلية — التى ينبغى القيام بها — وذلك فى اطار عريض للقضية ، فان المؤلف يحاول أن يلقى الضوء على مثل هذه النقاط على قدر ما سمح به الوقت خلال زيارته القصيرة لمعهد الاقتصاد بتونس ، تمهيدا لمناقشتها مع الوثيقة التى تقدم بها معهد الاقتصاد [٢] . ولما كانت البلاد العربية تجابه حاليا فجوتين (لا فجوة واحدة) ونعنى بهما الفجوة التغذوية والفجوة الغذائية ، فان المؤلف الحالى اختار عن قصد عنوانا للدراسة الحالية يتضمن صراحة اصطلاحى " التغذية " و" الغذاء " . [٣]

وتجدر الاشارة الى أن سد الفجوة الغذائية فى البلاد العربية لا يعنى بالضرورة سد الفجوة التغذوية . فلو أرادت البلاد العربية حقا معالجة جذور المشكلة ، لناقشت أيضا الفجوة

---

(١) ورد ذكر معظم هذه البحوث أبجديا حسب المؤلف ، وكذا أبجديا حسب البلاد فى د . شنودة : التغذية والغذاء فى البلاد العربية : قائمة مراجع مختارة (فى د . شنودة " التغذية والغذاء والتنمية " ١٩٧٨) .

(٢) وعنوانها : " الحالة الغذائية فى البلاد العربية " ، معهد الاقتصاد الكمى ، تونس ، ٢٨ اكتوبر ١٩٧٨ ، (٢٣ ص)

(٣) وهذا ما حدى به أيضا الى تضمين الاصطلاحين صراحة فى عنوان الدراسة التى يشترك فى اعدادها مع السيدين / رشيد ونجيب (من معهد الاقتصاد الكمى بتونس) تمهيدا لتقديمهما كوثيقة نهائية لاجتماع اللجنة التنفيذية للرابطة .

التغذوية[1] ، اذ لا يعقل مناقشة الفجوة الغذائية وتجاهل الفجوة التغذوية . وبعبارة أخرى فان مناقشة الفجوة الغذائية وحدها في غيبة الفجوة التغذوية عن الذهن ـ تكون مناقشة معيبة وناقصة. فالمسألة ليست التهام و " بلع " الاطعمة بغرض "ملء " المعدة بها دون أخذ السعرات الحرارية والبروتينات ونوعيتهما في الاعتبار. ومن هنا تبرز أهمية مناقشة الفجوة التغذوية أيضا في البلاد العربية ، استنادا الى حقيقة فحواها انه اذا كانت للفجوة الغذائية مشاكلها الاقتصادية والسياسية والاخرى المتعلقة بالتجارة الخارجية والمديونية فان للفجوة التغذوية ـ بالاضافة الى المشاكل المشار اليها حالا ـ لها مشاكلها المتعددة التي تؤثر في الانتاجية ومكونات مستوى المعيشة (وعلى رأسها الحالة التغذوية والصحة وما الى ذلك) .

وتتناول الدراسة الحالية التغذية والغذاء وكذا التنمية الزراعية ، لاظهار حجم المشكلة ، تمهيدا لاقتراح الحلول التي تجنب البلاد العربية مواجهة ازمة حادة في الغذاء والتغذية . وانطلاقا من ذلك تتلخص خطة الدراسة في التعرض لمشاكل البلاد العربية ، مع الاشارة الخاصة الى الزراعة في الباب الاول . اما الباب الثاني فيعرض للفجوة التغذوية والفجوة الغذائية في البلاد العربية . ويتضمن الباب الثالث الخطوط العريضة لمحاولة جادة من جانب المؤلف لابراز اهمية اتباع سياسة تغذوية غذائية للبلاد العربية . ومن بين المقترحات الهامة

---

(١) ليس سرا أن أكثر من ٨٠ ٪ من سكان البلاد العربية يعانون من سوء التغذية ، ذلك رغم الثروات المعدنية الهائلة التي في حوزة هذه البلاد ، وكذا الامكانيات الزراعية (النباتية ، الحيوانية ، والسمكية) الكامنة فيها .

التى أوردها المؤلف فى هذه الدراسة ضرورة انشاء معاهد للتغذية فى البلاد العربية ، وأهمية تعاونها معا لاعداد ما يطلق عليه المؤلف اسم " الاطلس التغذوى الغذائى للبلاد العربية " ، لوضع المشكلة فى اطارها العلمى الصحيح (لا لمجرد التخمينات) . وهذا يمكننا من الوقوف على الطلب الغذائى فى البلاد العربية — المشتق من المتطلبات التغذوية — على اسس علمية موضوعية ، وكذا مدى اشباع هذا الطلب فى الاجلين القصير والطويل ، من واقع امكانيات البلاد العربية الذاتية ما أمكن .

ويسجل المؤلف عظيم امتنانه لمن اتاح له فرصة الاطلاع والمناقشة بالمعاهد والجامعات والمؤسسات العلمية العربية والاجنبية وهى عديدة . كما يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن شكره العميق للسيد الدكتور مدير معهد الاقتصاد الكمى بتونس ، والزميلين سى رشيد كشيش وسى نجيب بوسالمة ، لما لاقاه من حفاوة بالغة وتسهيلات عدة خلال زيارته لتونس فى الاسبوع الاخير من اكتوبر وبداية نوفمبر ١٩٧٨ ، مما اتاح له زيارة العديد من المعاهد والمؤسسات العلمية (التونسية والاجنبية) [1] ، وعقد مناقشات عدة مثمرة فى تلك المعاهد والمؤسسات (منها المناقشات المفيدة مع كل من د . قلال ، د . مسعود) ، سهلت من القيام بهذه الدراسة . كما يود المؤلف أن يعبر عن شكره للمهندس سامى شنودة والباحثة سامية شنودة للجهد المضنى الذى بذلاه والمعاونة فى اعداد الجداول والملاحق التى تطلبتها الدراسة الحالية .

---

(١) منها على سبيل المثال منظمة الغذاء والزراعة ، وكذا منظمة التربية والثقافة التابعتين للامم المتحدة ، وبرنامج الغذاء العالمى ، معهد الاحصاء ، ومعهد التغذية ، ومركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية وكلية الحقوق والدراسات الاقتصادية ، هذا بالاضافة الى معهد الاقتصاد الكمى .

وتجدر ملاحظة أن الاراء والافكار الواردة بهذه الدراسة تعبر عن وجهة نظر المؤلف ذاته دون ضرورة التزام اية جهة بها سواء معهد التخطيط القومى بالقاهرة ، أو معهد الاقتصاد الكمى بتونس ، أو الرابطة العامة . ولأية استفسارات او ملاحظات أو تعليقات فان المؤلف يسعده ان يتلقاها شخصيا بالمعهد بالقاهرة ، او كتابة على عنوانه البريدى ص . ب ١٩٧٣ الأسكندرية .

نزل البحيرة تونس
٢١ اكتوبر ١٩٧٨

شنودة

الباب الاول

مشاكل البلاد العربية
مع الاشارة الخاصة الى الزراعة

تمهيد :

مشكلة نقص الغذاء وكذا نقص وسوء التغذية لا تنبع من فراغ ، وانما تعتبر نتيجة وسببا لعوامل اخرى فى نفس الوقت . ومن هنا اثرنا ان نلقى الضوء على مشاكل البلاد العربية بوجه عام ، ثم نركز بعض الشيء على مشاكل الزراعة ، وذلك فى شيء من الايجاز . ومن هنا فان خطة البحث فى هذا الباب تتلخص فى عرض المشاكل الاقتصادية وغير الاقتصادية فى البلاد العربية فى الفصل الاول ، ومناقشة مشاكل قطاع الزراعة فى البلاد العربية فى الفصل الثانى .

الفصل الاول : مشاكل البلاد العربية

تجابه البلاد العربية مشاكل اقتصادية وغير اقتصادية تتفاوت حدتها من بلد لآخر[1] . ويمكننا تلخيص هذه المشاكل فى المبحثين التاليين :

المبحث الاول : المشاكل الاقتصادية

تتضمن المشاكل الاقتصادية[2] التى تجابه البلاد العربية الاتى :

---

(١) انظر د . شنودة : "بعض مشاكل بلاد العالم الثالث" ، ١٩٧٨ .
(٢) سنناقش مشكلة نقص الغذاء فى الباب التالى .

١ــ الانفجار السكانى : فى بعض البلاد العربية (على سبيل المثال مصر ٤٠ مليون نسمة) والخلخلة السكانية فى البعض الاخر (مثل السودان فى افريقيا والعراق فى اسيا) .

٢ــ وفرة عنصر العمل : غير الماهر فى قطاع الزراعة ، الى حد وجود بطالة مقنعة وظاهرة فيه ، وندرة العمل الماهر فى قطاع الصناعة . وظهرت حركة من الهجرة المؤقتة ، مؤداها انتقال جزء لا باس به من عنصر العمل الماهر ونصف الماهر الى البلاد العربية البترولية (مثل الجزائر وليبيا فى افريقيا ، والسعودية والكويت والامارات وابو ظبى والعراق فى اسيا) ، وذلك سعيا وراء الرزق او زيادة الموارد المالية . هذا فى الوقت الذى تعانى فيه بعض الدول العربية من ندرة عنصر العمل حتى فى قطاع الزراعة (السودان والعراق) .

٣ــ ندرة عنصر الاراضى الزراعية الخصبة فى غالبية البلاد العربية ، فيما عدا بعضها (مثل السودان والعراق) . وقد ادت ندرة الاراضى فى بعض البلاد العربية الى ارتفاع اثمانها الى مستويات خيالية ، مما جعلها بمثابة " اسفنجة " تمتص معظم مدخرات هذه المجتمعات . وبالرغم من ندرة هذا العنصر ، فما زالت الزراعة هى النشاط الغالب فى تلك البلاد ، كما وان الجزء الاكبر من الزيادة فى الايدى العاملة فى البلاد العربية تتجه اليها فى الغالب نحو قطاع الزراعة ، الامر الذى يؤدى الى انخفاض انتاجية عنصر العمل الزراعى الى المستويات الدنيا [1] . بالاضافة الى ذلك فان بعض هذه البلاد العربية لديها مساحات كبيرة من الاراضى ، ولكن غالبيها صحراء (وليست مثلا مراعى) ، وهذا ما ألجا البعض الى التفكير فى غزو الصحراء . [2]

٤ــ وفرة عنصر راس المال بمقادير هائلة فى بعض البلاد العربية خاصة البترولية ، وقلته بدرجة كبيرة بالنسبة للبلاد غير المنتجة للبترول ، بل ويمثل فى الاخيرة عقبة كؤود فى سبيل التنمية .

---

(١) انظر د . شنودة : " خصائص البلاد الاقل تطورا " ، ص ٢٩ .

(٢) وقد تم عقد مؤتمر بالقاهرة بالجامعة الامريكية عام ١٩٧٨ لهذا الغرض ــ وكم من مساحات شاسعة فى مصر وليبيا والجزائر (فى افريقيا) والسعودية مثلا (فى اسيا) .

٥- ندرة عنصر التنظيم بشكل واضح فى عدد كبير من البلاد العربية .

٦- انخفاض دخل الفرد فى المتوسط فى البلاد العربية غير البترولية ، وارتفاعه ارتفاعا ملحوظا فى البلاد العربية المنتمية الى العالم الرابع (بلاد البترول) . ويتسم توزيع الدخول بعدم العدالة فى بعض البلاد العربية .

٧- تعانى البلاد العربية من انتشار موجات واتجاهات تضخمية[1] ، خاصة بالنسبة للمواد الغذائية وبعض الخدمات مثل الاسكان ، والصحة ، والمواصلات . هذا ناهيك عن ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية التى تستوردها وتستورد معها ارتفاع الاسعار من الخارج والذى ينعكس بشكل واضح على مستوى الاسعار داخل البلاد العربية .

٨- تزايد الطلب على المنتجات الغذائية لاسباب عدة (منها زيادة السكان ، وزيادة متوسط دخول الافراد ، وتدفق العائد النفطى وما الى ذلك) ، مما ادى الى ان بعض هذه البلاد بدأ يستورد المواد الغذائية بعد ان كان يصدر بعضها او ان كان يحقق الاكتفاء الذاتى فيها . ونظرا لارتفاع الميل للاستهلاك وزيادة السكان وعدم اشباع حاجة جزء كبير من السكان فى البلاد العربية الى الغذاء فان اية زيادة فى دخول الافراد توجه معظمها الى الانفاق على استهلاك المواد الغذائية . هذا وتجدر الاشارة الى ان نمط الاستهلاك فى البلاد العربية يختلف عنه فى البلاد المتقدمة[2] . ففى بعض البلاد العربية يصل معدل الانفاق على المواد الغذائية ٦٥ ٪ او اكثر بينما فى الولايات المتحدة الامريكية يقل هذا المعدل عن ٣٥٪ ، الا انه تجدر الاشارة الى حقيقة مؤداها ان تحويل هذه النسب الى ارقام مطلقة توضح القدر الكبير الذى ينفقه ويحصل عليه الامريكى او الاوروبى من الغذاء ، وكذا قطاع من سكان بعض البلاد العربية البترولية .

---

(١) انظر د . شنودة : " الرفاهية والاتجاهات التضخمية " Forthcoming

(٢) انظر مؤلفنا : " خصائص البلاد الاقل تطورا " مرجع سابق ، ص ٩٩ .

٩ـ التزايد المستمر فى الطلب على المنتجات الغذائية تقابله قلة نسبية فى انتاج المواد الغذائية لاسباب عدة منها الجفاف فى بعض السنوات ، والتصحر ، وتجريف الارض ، مما يؤدى الى انخفاض الانتاجية التى سنشير اليها حالا .

١٠ـ انخفاض معدلات الادخار فى غالبية البلاد العربية غير البترولية[١] ، وزيادتها عن الحاجة فى البلاد العربية التى تنتمى للعالم الرابع (اى البلاد البترولية) والتى تودع جزءا كبيرا منها فى البنوك بالخارج . ويرجع انخفاض معدلات الادخار فى البلاد الاولى الى انخفاض مستويات الدخول فيها ، وارتفاع الميل للاستهلاك بها ، كما وان الادخار فيها ياخذ اشكالا مختلفة لا يمكن وصفها بالمدخرات ، ولا توجه للاستثمارات المنتجة ولكن يحتفظ بها عاطلة او مكتنزة[٢] . واذا تتبعنا مسلك الزيادة فى الدخول التى يحققها الاغنياء فى بعض البلاد العربية نجد انه يتم التصرف فيها على بعض او كل الاوجه الاتية : (٣)

ا) جزء يتم انفاقه على الاستهلاك المظهرى .

ب) وجزء اخر يستخدم فى شراء المزيد من الاراضى والعقارات .

حـ) وجزء ثالث يتم الاحتفاظ به فى صورة ارصدة نقدية عاطلة ، داخل نفس البلد و/ او بالخارج .

اما عن مدخرات الطبقة الفقيرة[٤] فيمكننا التفرقة بين فئتين الاولى يستمد افرادها دخولهم من قطاع الزراعة ، وهذه الدخول متقلبة غير مستقرة ، ينفقونها فى سد حاجاتهم من المواد الغذائية ، ولا يجدون شيئا لادخاره سوى النذر اليسير الذى ياخذ صورة مخزون سلعى (غذاء او كساء بمقادير متواضعة) غالبا ما يضيع فى ليلة وضحاها من

---

(١) تتراوح بين ٦ الى ١٠ ٪ سنويا فى المتوسط فى بعض هذه البلاد .
(٢) نفس المرجع ص ١٢٢ .
(٣) نفس المرجع ص ١٢٢ ـ ١٢٣ .
(٤) نفس المرجع ص ١٢٠ .

ليالى الافراح او الماتم ، نتيجة الكرم الحاتمى فى مثل هذه المناسبات بالرغم من فقرهم المدقع . اما بالنسبة للفئة الثانية فنجد ان اعضاءها يعملون فى قطاعات اخرى غير الزراعة ويتقاضون مرتبات او اجور ، ويعيش غالبيتهم فى المدن مما يتطلب الانفاق على نواحى استهلاكية اخرى لا توجد فى الريف ، من دفع اجور عالية للمسكن ، واجر المواصلات وما الى ذلك ، بما لا يتبقى لهم سوى النذر اليسير يدخرونه بدافع الاحتياط.

وبالنسبة لمدخرات قطاع الاعمال [1] فى بعض البلاد العربية ، فنجد انها ضئيلة لعدم قيام مؤسسات وشركات كبرى حديثة ... هذا بالاضافة الى عدم توافر فرص الاستثمار الملائمة ، وعدم وجود نظام مصرفى متكامل يغطى نشاطه حاجة جميع القطاعات الاقتصادية .

وفيما يتعلق بمدخرات القطاع الحكومى [2] فى البلاد العربية ، فالمشاهد انها ضئيلة فى بعض هذه البلاد ، نظرا لانها تفتقر الى وجود نظام ضريبى ملائم ، بالاضافة الى عجز الحكومات عن تحصيل الضرائب بمقادير معقولة تمكنها من توجيه بعضها نحو الاستثمار المنتج ، فضلا عن عدم اتخاذ مثل هذه الحكومات السياسات الفعالة التى من شانها العمل على زيادة ايراداتها . كل هذا بالرغم من زيادة الاعباء الملقاة على عاتق هذه الحكومات فيما يتعلق بالانفاق العام الذى يتزايد عاما بعد عام خاصة فى مجال الخدمات.

اما عن مدخرات قطاع العالم الخارجى [3] ، فمن المشاهد ان حصيلة البلاد العربية البترولية لديها حصيلة متزايدة من عائد النفط ، اما البلاد العربية غير البترولية فحصيلتها من النقد الاجنبى تتقلب من حقبة لاخرى لاسباب خارجة عن ارادتها ، منها عرض محصولها الرئيسى ، وعرض المحصول العالمى ، والطلب العالمى على مثل هذا المحصول . هذا كما وان هناك صعوبات تتصل بالاقتراض من الخارج لاسباب مختلفة . بل وحتى اذا تدفقت رؤوس الاموال فنجد انها بكميات متواضعة ، كما انه يقابلها من الناحية

---

(١) نفس المرجع ص ١٢٥ .
(٢) نفس المرجع ص ١٢٥ .
(٣) نفس المرجع ص ١٢٦ .